السوق الدولية للقمح(*)

للدكتور حازم الببلاوى

١ ـ تمهيد وتقسيم :

يتميز القمح بأن استهلاكه يكاد يكون شاملا لجميع سكان العالم ، أما انتاجه فانه يتم فى جهات المنطقة المعتدلة الدافئة والباردة . ورغم اتساع منطقة انتاج القمح إلا أن هذا الانتاج يتركز بصفة خاصة فى عدة دول تساهم وحدها بانتاج الغالبية العظمى من هذا المحصول وتسيطرعلى تسويقه . ونظراً لأن أجزاء كبيرة من المعمورة وبوجه خاص الدول النامية ، تعتمد فى استهلاكها على المنتج فى دول أخرى فان أهمية السوق الدولية للقمح لا يمكن اغفالها .

ونود أن نشير قبل الدراسة التفصيلية للموضوع إلى أن سوق القمح يختلف عن غيره من الأسواق فى ضعف الصلة بين العرض والطلب . وبذلك يخضع انتاج واستهلاك القمح لاعتبارات أخرى غير مجرد ظروف العرض والطلب ، ولعل أهم هذه الظروف التى تحكم السوق الدولية للقمح هى السياسة الداخلية للدول المنتجة للقمح وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية . فاذا كانت ظروف العرض والطلب هى التى تنظم الانتاج والتجارة فى معظم السلع فان ذلك لايصدق على سلعة القمح التى تخضع لتنظيمات خاصة تحدد انتاجها وحجم التجارة فيها إلى جانب تحديد الأثمان .

وسوف نبدأ بتناول المظهر الخارجى للسوق الدولية للقمح ثم نبحث فى العوامل الكامنة وراء هذا التنظيم الخارجى .

ينظم سوق القمح الدولية عدة اتفاقات دولية تتناول تنظيم الأسعار والحصص . ويشترك فى هذه الاتفاقات الغالبية العظمى من الدول المصدرة

(*) قدم هذا البحث إلى المركز العربى للدراسات السياسية والاقتصادية بمؤسسة الأهرام .

وجزء هام من الدول المستوردة للقمح . وقد ترتب على هذه الاتفاقات تحقيق نوع من الاستقرار النسبي لأسعار القمح بالمقارنة إلى أسعار المواد الأولية الأخرى . ورغم هذا الثبات النسبى لأسعار القمح فان هذه الأسعار لا تغطى نفقة انتاج القمح فى كافة الأحوال ، ولذلك تلجأ أكثر الدول المصدرة إلى دعم صادراتها من القمح عن طريق اعانات التصدير . ويبقى أن نفهم نفقة الانتاج هنا بمعناها الدقيق على ما سنبينه .

وهذه الاتفاقات الدولية ليست سوى المظهر الخارجى للعوامل الحقيقية وراء سوق القمح . وهذه العوامل تتركز فى الزيادة الكبيرة فى انتاج القمح فى الدول المتقدمة نتيجة للتقدم الفنى بها وصعوبة تضييق العرض فيها . ويقابل ذلك نقص فى الطلب الخارجى للقمح من بعض الدول المتقدمة نتيجة للسياسات الحمائية ولنقص القدرة الشرائية لأغلب الدول النامية . وقد أدى هذا الاختلال بين العرض والطلب إلى ضرورة الالتجاء إلى أساليب جديدة غير مجرد الاعتماد على تغيرات الأثمان . فظهرت بالنسبة لهذه السلعة مشاكل جديدة مثل الفائض من الحبوب الغذائية ثم ضرورة تصريف جزء من هذا الفائض بوسائل غير تجارية لا تؤثر على أسعار القمح مما أدى إلى بزوغ البيوع الخاصة والمعونات من الحبوب الغذائية .

وفيما يلى سنتناول هذه المسائل بقدر من التفصيل ثم نختم البحث باشارة عابرة عن اتجاهات المستقبل .

٢ ـ الاتفاقات الدولية للقمح :

عرفت المعاملات الدولية عدة اتفاقات دولية لتثبيت أسعار بعض المواد الأولية من التقلبات العنيفة . وقد تعددت المحاولات لتنظيم الانتاج والتجارة بشأن بعض السلع الأولية منذ نهاية القرن التاسع عشر . وقد أدى ازدياد الترابط الاقتصادى وتقدم المواصلات إلى زيادة أهمية هذه المحاولات . ولكن الأهمية الحقيقية لهذه الاتفاقات الدولية لم تظهر الا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وعلى وجه الخصوص بعد أزمة سنة ١٩٣٠ . وقد اتخذت فيما بين

الحربين عدة اجراءات من جانب المنتجين الحريصين على حماية أسعار منتجاتهم والدفاع عن أسواقهم . وقد انشأت فى هذا السبيل عدة كارتلات دولية تفرض قيوداً على الانتاج وتوزع الأسواق بين المنتجين . ولكن نجاح هذه الكارتلات كان محدوداً فى الغالب من الأحوال . فلم يكن من السهل رقابة الانتاج حتى من المشتركين فى الكارتل وخصوصاً أنه حدث أن زاد الانتاج بشكل كبير عند الدول غير المشتركة مما جعل تقييد الانتاج بين أعضاء الكارتل أمراً غير ذى موضوع . كذلك تعرضت هذه الكارتلات لمقاومة شديدة من المستهلكين والمستوردين .

ولذلك ما لبث أن ظهرت فى الأفق محاولات جديدة لتلافى العيوب السابقة ، فدعيت الحكومات إلى الاشتراك فى هذه الاتفاقات كما دعى المستهلكون والمستوردون إلى الاشتراك فيها أو التشاور معهم فى الاتفاقات المتعلقة بالمواد الأولية .

ولا شك أن أهم الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمواد الأولية وأكثرها نجاحاً هى اتفاقات القمح . وتهدف هذه الاتفاقات إلى تثبيت أسعار القمح عن طريق فرض حد أدنى من الحصص تلتزم الدول المصدرة ببيعها بثمن لا يجاوز حداً معيناً ، وفرض حد أدنى من الحصص تلتزم الدول المستوردة بشرائها بثمن لا يقل عن حد معين . أما فيما يتعلق بكيفية تكوين المخزون واستخدامه لتحقيق التوازن بين العرض والطلب عند هذه الاثمان المحددة فلم يكن محل اتفاق دولى . كذلك لم تفرض قيود على الانتاج والمساحة المزروعة سوى لفترة موقتة قبل سنة ١٩٣٠ . ثم توالت منذ هذه السنة عدة مواسم سيئة جعلت من هذا التحديد أمراً لا مبرر له .

وقد عقد أول اتفاق دولى للقمح سنة ١٩٣٣ بين المنتجين والمستوردين الأساسيين ولكن تنفيذه كان محدوداً للغاية ولم يتبق من هذا الاتفاق سوى مجلس دولى للقمح . كذلك اتفق على مشروع اتفاقية أثناء الحرب سنة ١٩٤٢ ولكنها لم تنفذ . وأول اتفاق دولى للقمح عقد بعد الحرب العالمية الثانية

سنة ١٩٤٩ لمدة أربع سنوات وقد التزم فيه المصدرون (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا والارجنتين) ببيع كميات محدودة بثمن أغلى ١,٨٠ دولار للبوشل فى حين أن الدول المستوردة فى الاتفاقية التزمت بأن تشترى كميات محدودة بثمن أدنى أنزل من ١,٥٠ دولار إلى ١,٢٠ دولار وذلك بين بداية الاتفاقية ونهايتها . وقد ظلت الأسعار العالمية للقمح طوال هذه الفترة أعلى من الحد الأقصى المتفق عليه ١,٨٠ دولار بحيث أن الاتفاقية ثبتت الأسعار فعلا عند هذا الحد ولهذا السبب الواضح التزم المستوردون بنصوص الاتفاقية وطبقت بنسبة ٩٥٪ من الاتفاقية .

وقد عقد الاتفاق الثانى فى سنة ١٩٥٣ لمدة ثلاث سنوات وصممت فيه الدول المصدرة على رفع الحدود المحددة للأسعار إلى ١,٥٥ — ٢,٠٥ دولار ولكن انجلترا خرجت من هذه الاتفاقية نتيجة لرفع الأسعار .

وفى الاتفاقية الثالثة سنة ١٩٥٦ خفضت حدود الأسعار قليلا إلى ١,٥٠ — ٢,٠٠ دولار رغم مطالبة المستوردين ضرورة التخفيض بنسبة أكبر ولذلك خرج عدد آخر من الدول المستوردة .

ونتيجة لاستمرار ارتفاع الأسعار رغم معارضة المستوردين فان حجم الحصص المضمونة قد انخفض من ١٩ مليون فى السنة للاتفاقية الأولى سنة ١٩٤٩ إلى ١١ مليون طن للاتفاقية الثانية سنة ١٩٥٣ إلى ٨ مليون طن للاتفاقية الثالثة سنة ١٩٥٦ . وبذلك أيضاً ارتفعت نسبة المبادلات التجارية التى تمت خارج هذه الاتفاقيات من ٤٠٪ إلى ٧٥٪ .

وقد كانت معارضة المستوردين لرفع الأسعار مبنية على توقعات صحيحة ، ولذلك ما لبثت أن انخفضت اثمان القمح فى السوق العالمية وبدأ المخزون يتزايد واتجهت الأسعار إلى الانخفاض سنة ١٩٥٣ وبعد قليل من التقلبات استقرت سنة ١٩٥٧ عند مستوى لا يكاد يرتفع بأكثر من ١٠٪ من الحد الأدنى المنصوص عليه فى الاتفاقية . ومع ذلك فنتيجة لسياسة التخزين

المتبعة من الدول المصدرة ظلت الأثمان العالمية للقمح بين الحدود المنصوص عليها فى الاتفاقيات ولم تنزل عن الحد الأدنى .

وقد أدت هذه الأوضاع إلى التأثير فى الاتفاقية الدولية التى عقدت فى سنة ١٩٥٩ ، فلم تعد التزامات المصدرين والمستوردين متماثلة كما ترك نظام الحصص المطلقة . ففى حدود الأثمان المتفق عليها (أقل قليلا من الاتفاقية السابقة) التزم المستوردون بشراء نسبة معينة من وارداتهم التجارية من المصدرين المنضمين إلى الاتفاقية والتزم المصدرون بتوريد هذه الكمية لهم . وفى حالة ارتفاع الأسعار عن الحد الأقصى الوارد فى الاتفاقية فان المصدرين قد التزموا ببيع كمية معينة بثمن لا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه . وهذه الكمية توازى متوسط مبيعات المصدر للمستورد خلال السنوات الأربعة الأخيرة . ولم تفرض الاتفاقية التزامات مماثلة على المستوردين فى حالة انخفاض الأثمان العالمية عن الحد الأدنى المنصوص عليه . وقد أدى هذا التعديل إلى اشتراك عدد جديد من المستوردين إلى هذه الاتفاقية .

وفى الاتفاقية التى عقدت سنة ١٩٦٢ رفعت حدود الأسعار قليلا إلى ١,٦٢٥ — ٢,٠٢ دولار وقد اشترك الاتحاد السوفيتى فى هذه الاتفاقية وترتب على ذلك ارتفاع نسبة المبادلات التجارية التى تتم طبقاً للاتفاقات الدولية وعادت إلى نسبتها السابقة فى أوائل الخمسينات . الا أن ذلك لاينبغى أن يخفى علينا أن ارتفاع نسبة المبادلات التجارية التى تتم وفقاً للاتفاقية قد صاحبها زيادة فى حجم المعونات والتوريدات للقمح بشروط خاصة غير تجارية . كذلك ينبغى الاشارة إلى أنه إذا ظلت أسعار القمح العالمية داخل الحدود المنصوص عليها فى الاتفاقيات فان مرجع ذلك هو سياسة التخزين المتبعة فى الدول المصدرة ، وسوف نعود إلى هذه النقطة فيما بعد .

٣ ـ الدول المشتركة فى اتفاقيات القمح الدوليه :

زاد عدد الدول المصدرة والمشتركة فى الاتفاقيات الدولية للقمح من ٤ إلى ١٠ فى اتفاق سنة ١٩٦٢ ، وفى سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ أصبح المصدرون المشتركون فى الاتفاقية يمثلون ٩٠٪ من قيمة الصادرات العالمية للقمح .

وفيما يتعلق بالمستوردين فان عددهم ظل يتغير من اتفاقية إلى أخرى وفى سنة ١٩٦٣/٦٢ أصبح عددهم ٣٧ دولة تمثلون حوالى ٦٠٪ من قيمة الواردات العالمية . ومن ذلك يتبين أن حوالى ثلث صادرات الدول المشتركة فى الاتفاقية تتجه إلى مستوردين غير مشتركين فى الاتفاقات الدولية .

٤ ـ أسعار القمح العالمية :

خلال تطبيق اتفاقية القمح الأولى ١٩٤٩ ـ ١٩٥٣ ظلت الأسعار العالمية أعلى عن الحد الأقصى المنصوص عليه فى الاتفاقية . ولكن منذ سنة ١٩٥٣ وحتى ١٩٦٢ فقد ظل متوسط الأسعار بين الحدود المنصوص عليها فى الاتفاقات الدولية للقمح . واعتباراً من سنة ١٩٦٣ بدأت الأسعار ترتفع وتقترب من الحد الأقصى مما دفع المشتركين إلى رفع الحدود فى الاتفاق المعقود فى ١٩٦٥/٦٤ . ونتيجة لوقوع مواسم سيئة فى محاصيل القمح فى عدة أماكن من العالم خرجت الأسعار فى بعض الأحوال عن الحد الأقصى المنصوص عليه فى الاتفاقية لأول مرة منذ عشر سنوات .

وينبغى أن نشير هنا إلى أن الأسعار العالمية لا تكفى فى أغلب الأحيان لتوفير دخول للمنتجين تكفى لاستمرارهم فى الانتاج ولذلك تلجأ أغلب الدول إلى اعانة صادراتها من القمح لتستطيع المنافسة فى السوق العالمية . فكندا والأرجنتين وحدهما تستطيعان التصدير دون اعانة خاصة وتلجأ استراليا إلى اعانة صادراتها فى بعض المواسم فقط . وتمثل صادرات القمح المعانة أكثر من نصف الصادرات الكلية للقمح . فنصيب الصادرات غير المعانة من الصادرات الكلية حوالى ٤٥٪ من الصادرات الكلية فضلا عن أن نسبة كبيرة من التبادل الدولى للقمح يتم وفقاً لشروط خاصة وفى برامج المعونات .

والجدول الآتى يبين نسبة الصادرات غير المعانة إلى مجموع الصادرات الكلية .
(آلاف الأطنان)

البلد	متوسط ٥٥/٥٤ ٥٩/٥٨	٥٨/٥٧	٥٩/٥٨	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١
الارجنتين	٢٨٨١	٢١١٤	٢٨٠٥	٢١٤٤	١٩٤٦	٢٣٥٢
استراليا	٢٤٩٠	١٦٥٦	٢٠٥٠	٣١٦٤	٤٩٩٩	٦٢٧٧
كندا	٧٨٤٣	٨٥٩٢	٨١٧٥	٧٥٢٧	٩٣٠٧	٩٩٣٨
المجموع	١٣٢١٤	١٢٣٦٢	١٣٠٣٠	١٢٨٣٥	١٦٢٥٢	١٨٥٦٧
مجموع الصادرات العالمية	٢٩٨٤٠	٢٨٤٦٥	٢٩٥٥٩	٣٠٨٨٨	٣٧٥٤٩	٤٥٠٦٧
النسبة المئوية للصادرات غير المعانة إلى الصادرات الكلية	٪ ٤٦	٪ ٤٣	٪ ٤٤	٪ ٤٢	٪ ٤٣	٪ ٤٤

المصدر : World Wheat Statistics

وينبغى أن نوضح المقصود بأن الأسعار العالمية لا تكفى لتغطية نفقة الانتاج فى معظم الدول الغربية . فالسبب فى ذلك لا يرجع إلى نقص فى انتاجية الزراعة فى القمح وانما إلى ضرورة زيادة دخول المنتجين الزراعين بما يسمح ببقائهم الزراعى . فقد حققت الانتاجية فى الزراعة تقدماً ملحوظاً فى أغلب الدول المتقدمة بل أن زيادتها فى الولايات المتحدة الأمريكية تكاد تبلغ ضعف زيادة الانتاجية فى الصناعة فى السنوات التالية للحرب . ولكن عدم كفاية الأسعار لتغطية نفقات الانتاج يرجع إلى ضرورة توفير دخول زراعية مرتفعة لتقارب الدخول غير الزراعية ، وبذلك يكون السبب فى عدم كفاية الأسعار هو ضرورة زيادة الدخول أو النفقات الأولية primary cost فارتفاع نفقة الانتاج يرجع فى الواقع إلى ضرورة توفير دخول عالية للزراع للحيلولة بينهم وبين الانتقال إلى انتاج آخر ، أى يرجع إلى ما يعرف باسم نفقة الاختيار opportunity cost وليس إلى نقص التقدم فى الانتاجية فى الزراعة . ويساعد على ابراز الفروق فى الدخول الزراعية والدخول غير الزراعية طبيعة هيكل الأسواق فى الدول المتقدمة فالانتاج الصناعى

فى الدول الغربية وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية يغلب عليه الهيكل الاحتكارى وذلك بعكس الانتاج الزراعى الذى يغلب عليه طابع المنافسة . ويترتب على هذا الاختلاف أن التقدم الفنى وزيادة الانتاجية فى الصناعة تؤدى إلى زيادة الدخول الصناعية ، أما فى الزراعة فان زيادة الانتاجية والتقدم الفنى فانه يؤدى ، نظراً إلى المنافسة إلى انخفاض الاثمان . وهذا الاختلاف فى طبيعة أسواق الزراعة هو الذى أدى إلى انخفاض الدخول الزراعية بالمقارنة مع الدخول غير الزراعية مما استوجب ضرورةالدعملابقاء المنتجين الزراعيين . ويضاف إلى هذا العامل اختلاف الطلب على المنتجات الزراعية وعلى المنتجات الصناعية ، فالطلب على المنتجات الزراعية عديم المرونة بعكس الطلب على المنتجات الصناعية الذى يتمتع بمرونة عالية .

٥ ـ انتاج القمح :

سبق أن أشرنا إلى أن القمح ينتج فى بلاد المنطقة المعتدلة . ورغم اتساع هذه المنطقة فان انتاجه يتركز فى عدة دول تساهم وحدها بانتاج الجزء الغالب من محصول القمح . ويتركز انتاج القمح وبصفة خاصة فائض الانتاج المعد للتصدير فى الدول المتقدمة ، ولا تساهم الدول النامية الا بقدر ضئيل للغاية من الانتاج العالمى وبقدر أقل من صادرات القمح .

ويبين الجدول الآتى تطور الانتاج العالمى من القمح من ١٩٤٩ ـ ١٩٦٣ موزعاً بحسب المناطق المختلفة .

الإنتاج العالمى من القمح موزعاً على المناطق المختلفة

(أ = بآلاف الاطنان ب = متوسط ٤٩/ ٥٠ = ١٠٠)

السنة	اوربا الغربية		أمريكا الشمالية		أمريكا الجنوبية		أسيا		أفريقيا		استراليا ونيوزلنده		المجموع	
	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب
متوسط ٤٩/٥٠ إلى ٥٣/٥٤	٣٧٢١	١٠٠	٤٥٧٩١	١٠٠	٧٧٣٦	١٠٠	٢٢٣٤٧	١٠٠	٤٥٩٠	١٠٠	٥٣٣٣	١٠٠	١١٧٥١٨	١٠٠
متوسط ٥٤/٥٥ إلى ٥٨/٥٩	٣٧٠٧٣	١١٧	٤٢٠٤٤	٩٢	٩٤٦٢	١١٢	٢٧٦٤٨	١٢٤	٥٥٩٠	١٢٢	٤٥٢١	٨٥	١٢٦٣٣٨	١٠٨
٥٩/٦٠	٤٢٦٤٤	١٣٤	٤٣٩٠٤	٩٦	٨١٤٨	١٠٥	٣٢٢٤٠	١٥٣	٥١٧٠	١١٣	٥٦٣٩	١٠٦	١٣٥٧٤٥	١١٦
٦٠/٦١	٣٩٥٨٥	١٢٥	٥٢٢٥٠	١٤	٦٣١٠	٨٢	٣٠٨٧٠	١٣٨	٥٥٩٠	١٢٢	٧٦٩٩	١٤٤	١٤٢٣٠٤	١٢١
٦١/٦٢	٣٧٥٣٧	١١٨	٤٢٧١٠	١٩٣	٧٠٧٠	٩١	٣١١٧٠	١٣٩	٤١٠٠	٨٩	٦٩٦٣	١٣١	١٢٩٦٠٤	١١٠
٦٢/٦٣	٤٧١٩٧	١٤٩	٤٦٣٥٠	١٠١	٧٠٥٠	٩١	٣٤٠٠٠	١٥٢	٥٥٠٠	١٢٠	٨٤٥٦	١٥٩	١١٨٥٤٣	١٢٦

ويتضح من هذا الجدول أن الجزء الأكبر من القمح ينتج فى أمريكا الشمالية وأوربا الغربية واستراليا ونيوزلانده . وإذا كان الانتاج من القمح فى الدول النامية لا يزال يمثل بعض الأهمية فان اختلاف الكثافة فى السكان فى هذه الدول بالنسبة إلى الدول المتقدمة يجعل الدول النامية غير قادرة على الاكتفاء الذاتى فى حين تحقق أغلب الدول المتقدمة فائضاً سنوياً ضخماً من القمح يزيد على حاجتها للاستهلاك المحلى .

وفى الجدول الآتى نرى نسبة الصادرات فى أمريكا الشمالية الى الانتاج الكلى :

	متوسط ٥٢/٤٨	متوسط ٥٥/٥٣	متوسط ٦١/٥٩
القمح	٪٤٠	٪٣٥	٪٥٩
الحبوب الثانوية الأخرى	٪ ٤	٪ ٥	٪ ٨
المنتجات من اللبن والبيض	٪ ٣	٪ ٣	٪ ٤
المجموع	٪١٢	٪١٥	٪١٦

المصدر : F. A. O.

ولنفس السبب المتقدم نجد أن معظم الواردات من القمح يتجه إلى الدول النامية .

وفى الجدول الآتى نبين حجم واردات الدول النامية من القمح والدقيق (الآف الاطنان)

السنة	الواردات الكلية من القمح والدقيق	الواردات طبقاً للبرامج الخاصة للولايات المتحدة	الواردات التجارية
متوسط ٥٥/٥٤	١٠٣٣٢	٤٤٦٧	٥٨٦٥
٥٩/٥٨			
٥٨/٥٧	١١٩٥١	٤٨٧٣	٧٠٨٧
٥٩/٥٨	١٣٥١٤	٦١٤٩	٧٣٦٥
٦٠/٥٩	١٥٩٤٣	٨٥٧٤	٧٣٦٩
٦١/٦٠	١٥٩٩٢	٩٧٠٨	٦٢٨٤
٦٢/٦١	١٧١١٧	١١٩١٤	٦١٠٣

المصدر : F. A. O.

ولذلك نجد أن نصيب الدول المتقدمة فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واستراليا ونيوزيلانده يجاوز ٥٠٪ من حجم التجارة الدولية للحبوب الغذائية فى حين أن نصيب الدول النامية من هذه التجارة لا يجاوز ٤٠٪ من مجموع الواردات وحوالى ٦٪ من مجموع الصادرات . وفيما يتعلق بصادرات الدول النامية من الحبوب الغذائية نجد أن دولة واحدة هى الآرجنتين هى المصدر الدائم بين هذه المجموعة وتمثل صادراتها حوالى ٩٠٪ من صادرات الدول النامية من القمح وحوالى ٦٠ — ٨٠٪ من مجموع صادرات الدول النامية من الحبوب الغذائية الثانوية مثل الذرة . وفى الفترة ٥٩ — ٦١ بلغت تجارة الدول المتقدمة من الحبوب الغذائية حوالى ٨٠٪ فى حين أن نصيب الدول النامية من صادرات هذه الحبوب لم يجاوز ١٠٪ .

ويحتل الانتاج الأمريكى بصفة خاصة مركزاً خاصاً يؤثر على حرية السوق الدولى للقمح . فالولايات المتحدة الأمريكية تنتج ما يمثل ١٣ أو ١٥٪ من الانتاج العالمى ولاتستهلك سوى جزء ضئيل من هذا الناتج وبذلك تمثل المركز الأول بين الدول المصدرة للقمح وتمثل صادراتها نحو ٤٠٪ من مجموع الصادرات العالمية . وقد أدت الثورة التكنولوجية فى الزراعة خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة إلى زيادة انتاج الحبوب فى الولايات المتحدة الأمريكية مما ترتب عليه أن كل محاولات تقييد الانتاج بتحديد المساحة المزروعة صاحبها زيادة هائلة فى الانتاج جاوزت أثر التقييد .

ويتبين من ملاحظة اتجاهات الانتاج فى السنوات الماضية استمرار زيادة الانتاج كما يتضح من الجدول الآتى :

(جملة الانتاج بالمليون طن)

أهم الدول المنتجة للقمح	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
الاتحاد السوفيتى	٦٤,٠	٦٦,٨	٧٠,٨	٤٩,١	٧٤,٢
الولايات المتحدةالامريكية	٣٦,٩	٣٣,٦	٢٩,٧	٣١,٣	٣٥,١
كندا	١٤,١	٧,٧	١٥,٤	١٩,٧	١٦,٣
فرنسا	١١,٠	٩,٦	١٤,١	١٠,٢	١٣,٨
الارجنتين	٤,٠	٥,١	٥,٠	٨,١	١٠,١
استراليا	٧,٤	٦,٧	٨,٦	٨,٩	١٠,٠
الهند	١٠,٣	١١,٠	١١,٠	١٠,١	٩,٩
ايطاليا	٦,٣	٨,٣	٩,٥	٨,١	٨,٦
تركيا	٨,٦	٧,١	٨,٥	١٠,١	٨,٤
بلاد أخرى	٨٢,٤	٨١,٠	٨٩,٥	٩٤,٥	٨٦,٣
الجملة	٢٤٥,٠	٢٣٦,٩	٢٦٣,١	٢٤٩,٦	٢٧٣,١

وهذه الزيادة المستمرة فى عرض القمح لابد أن يصاحبها زيادة مماثلة فى الطلب والا ترتب على ذلك اختلال خطير فى سوق هذه السلعة . وهذا هو ما حدث بالفعل مما أدى إلى ظهور مشاكل جديدة خاصة بالمخزون والبيوع الخاصة وقبل أن نتعرض لهاتين المشكلتين نشير إلى تطور الطلب على الحبوب الذائبة .

٦ ـ الطلب على القمح :

فى مواجهة الزيادة الكبيرة فى الانتاج من الدول المتقدمة نجد أن الطلب لا يتزايد الا بمعدل طفيف . فانخفاض مرونة الدخل للحبوب الغذائية فى الدول المتقدمة يحول دون زيادة الطلب نتيجة لزيادة الدخل الفردى . بل انه فى بعض الدول المتقدمة هذه المرونة سلبية بمعنى أنه يترتب على زيادة الدخل الفردى انخفاض طفيف فى الاستهلاك من الحبوب . وتعتبر الزيادة فى الطلب فى هذه الدول والناجمة عن زيادة السكان صغيرة نسبياً ولا تتجاوز بحال من الأحوال ١,٢٪ فى السنة .

ومن ناحية ثانية فان بعض ما يقيد زيادة الطلب على الحبوب الغذائية يرجع إلى اجراءات السياسة الحمائية التى تتبعها معظم الدول المتقدمة لحماية

دخول المزارعين بها ، فكل الدول الغربية باستثناء المملكة المتحدة تتبع سياسة حمائية فى مواجهة الواردات من الحبوب الغذائية . أما فى المملكة المتحدة فان حماية المزارعين تتم عن طريق دفع تعويضات لهم تسمح بتغطية نقص أثمانهم عن الاثمان المضمونة لهم . وكانت دول السوق الأوروبية المشتركة تتبع حتى سنة ١٩٦٢ سياسة الرسوم الجمركية الحمائية بقصد حماية انتاجها الداخلى من الحبوب ، وبعد ذلك التاريخ اتبعت دول السوق سياسة الاستقطاعات Prelevement التى تعمل على تسوية أثمان الاستيراد بالاثمان الداخلية للحبوب . وعلى ذلك فان مستوى الأسعار العام السائد هو الذى سيحدد فى المستقبل اتجاه الانتاج والاستيراد داخل السوق الأوروبية وقد تم أول تحديد لهذه الأسعار سنة ١٩٦٤ وذلك بخفض أسعار الحبوب الغذائية فى ألمانيا الغربية ورفع أسعاره فى معظم دول السوق . وبصرف النظر عما سيؤدى اليه رفع الأسعار من تشجيع المنتجين وخصوصاً فى فرنسا على زيادة انتاجهم ، فان وجود سوق أوروبية تتمتع بحماية فى مواجهة الخارج يمكن أن تؤدى إلى نقص استيراد دول السوق من الدول الأجنبية وبذلك تعتبر عاملا من عوامل نقص حجم التجارة الدولية للحبوب خارج السوق .

وفيما يتعلق بالدول النامية التى لا تزال تعانى من نقص فى استهلاكها من الحبوب الغذائية فضلا عن ارتفاع معدلات زيادة السكان بها ، فان طلب هذه الدول من السوق الدولية للقمح محدود بنقص القدرة الشرائية لهذه الدول من العملات الأجنبية . فحصيلة هذه الدول من العملات الأجنبية تتزايد بمعدل طفيف نظراً لاعتمادها على صادراتها من المواد الأولية ذات الطلب العالمى المحدود (باستثناء البترول) ، فضلا عن أن اتجاه هذه الدول نحو التصنيع يزيد من استيرادها من السلع الاستثماريه والوسيطة مما يجعل حصيلتها من العملات الأجنبية المخصصة للحصول على الحبوب الغذائية محدود للغاية .

٧ ـ طبيعة سوق القمح الدولية ـ انفصام الصلة بين العرض والطلب :

رأينا أن سوق القمح تنظمه فى الغالب من الأحوال اتفاقات دولية بين المصدرين والمستوردين الأساسيين وبذلك لا تترك الأثمان لمجرد تقلبات

العرض والطلب . وإذا كان الغرض الأساسى من هذه الاتفاقات الدولية هو تثبيت أسعار القمح والحيلولة دون التقلبات الشديدة لها فان هيكل سوق القمح الدولية بعيد عن المنافسة وتتحكم فيه اعتبارات أخرى غير مجرد قوى العرض والطلب . وقد رأينا أن الانتاج الأمريكى للقمح يسيطر بشكل خاص على السوق الدولية للقمح . ومن ثم تباشر الولايات المتحدة الأمريكية تأثيراً احتكارياً على هذه السوق .

وتهدف السياسة الأمريكية إلى تحقيق أهداف أخرى داخلية غير مجرد التوازن بين عرض وطلب القمح . ولذلك فان سوق القمح الدولية لا يعتمد فقط على ظروف العرض والطلب وانما على السياسات الداخلية للدول المنتجة للقمح وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية . وهذا ما يؤكد ما ذهبنا اليه فى مقدمة هذا البحث من أن سوق القمح يختلف على غيره من أسواق السلع الأخرى من ناحية أهمية سياسة الدول الداخلية وظهور وسائل جديدة لتنظيم الانتاج والتجارة مثل المخزون وتصريف الفائض عن غير الطريق التجارى المعتاد .

وقد سبق أن رأينا أن انتاج القمح يزيد بمعدلات أكبر من زيادة الطلب عليه (١) . وقد كان من الممكن أن يترتب على ذلك انخفاض الأسعار نتيجة لزيادة العرض على الطلب ومن ثم يقل العرض من ناحية ويزيد الطلب من ناحية أخرى بما يؤدى إلى قيام صلة بينهما . ولكن ترك أسعار القمح لقوى العرض والطلب على هذا النحو يذهب عكس اتجاه السياسة الداخلية للدول المنتجة للقمح والتى ترفض انخفاض أثمان القمح حماية لدخول المزارعين بها وإلى اقامة نوع من الصلة بين الدخول الزراعية والدخول غير الزراعية . فترك الأمور لقوى العرض والطلب وحدها كان يمكن أن يؤدى إلى انهيار شديد فى أسعار الحبوب الغذائية لولا السياسة التى تتبعها الدول المتقدمة والتى تقتضى بأن تحديد الانتاج والتجارة لا يخضع فقط للعرض والطلب

---

(١) المقصود طبعاً هو الطلب المصحوب بالقدرة الشرائية وليس مجرد الحاجة .

كما هو الشأن بالنسبة لأغلب السلع الأخرى . وساعد الدول المتقدمة ، وبوجه خاص الولايات المتحدة الأمريكية ، على اتخاذ هذه السياسة المركز الاحتكارى الذى تمثله فى سوق القمح وفى أسواق الحبوب الغذائية الأخرى الثانوية والتى يمكن أن تكون متنافسة معها (الذرة) .

ولا تستطيع الدول المتقدمة ترك أسعار الحبوب الغذائية تنخفض اعتماداً على أن ذلك سيؤدى بالضرورة إلى انتقال العمل الزراعى إلى فروع الانتاج الأخرى ومن ثم يتوازن هيكل الانتاج بها مع مقتضيات الطلب الداخلى والدولى . تحويل العمل الزراعى إلى فروع الانتاج الأخرى ليس مشكلة يسيرة يمكن حلها فى وقت قصير لأن الزراعة ليس مجرد عمل انتاجى ولكنها تمثل نوعاً معيناً من المعيشة . ولذلك فان هذا التحويل يفرض أعباء اجتماعية مرتفعة على المزارعين ويمثل أهمية سياسية كبيرة فى الدول المتقدمة نظراً للأهمية السياسية للمزارعين فى هذه الدول .

لكل هذه الاعتبارات فان بقاء المزارعين فى قطاع الزراعة مع ضرورة توفير حد معقول من الدخول لهم يعتبر مشكلة داخلية فى الدول المتقدمة . وتتخذ هذه الدول السياسات الكفيلة بتحقيق أغراض سياستهم الداخلية بما فى ذلك التأثير على السوق الدولية للقمح . ولذلك فان تأثير السياسة الداخلية للدول المتقدمة على سوق القمح واضح وكبير ويفوق أثر العرض والطلب .

٨ ـ السياسة الداخلية للدول المنتجة للقمح :

أدت السياسات الزراعية فى معظم الدول الصناعية إلى زيادة الانتاج الزراعى بصورة أو بأخرى . ونتيجة للتقدم الفنى فان الانتاج يزيد بمعدل أسرع بكثير من معدل زيادة الطلب على ما سبق أن رأينا . ولذلك فقد عمدت معظم الدول إلى اتخاذ سياسات داخلية لحماية دخول المزارعين من الانخفاض . وقد سبق أن رأينا أن معظم الدول الصناعية المستوردة للقمح تتبع سياسات حمائية لرفع دخول المزارعين بها . كذلك تعمد الدول المصدرة إلى تقديم معونات للصادرات من القمح حتى تستطيع المنافسة فى السوق الدولية .

وقد ترتب على ذلك أن الأسعار العالمية تعتبر منخفضة بالنسبة لكثير من المنتجين الذين يرون أن هذه الأسعار غير كافية لتحقيق دخول مناسبة لهم بالمقارنة بالدخول غير الزراعية ، ومن ناحية أخرى تعتبر السوق ضيقة أمام المصدرين من القمح نتيجة للسياسات الحمائية .

ولذلك فان السياسات الداخلية للدول الصناعية تقوم على اعانة ودعم انتاج القمح بها بهدف حماية دخول المزارعين ضد أى انخفاض مفاجىء كما حدث أثناء الأزمة العالمية ١٩٣٠ . لذلك تضمن لهم السياسات الزراعية توفير دخول مناسبة لهم والأصل أن تأتى موارد الدعم فى الدول المتقدمة من القطاعات الأخرى غير الزراعية ، وبعبارة أخرى فان الاجراءات التى تتخذها الدول المتقدمة لحماية دخول المزارعين يجب أن تمول عن طريق الاعباء التى تفرض على القطاعات الأخرى بها . ولذلك فان استمرار المزارعين فى الانتاج بأثمان لا تحقق لهم دخولا كافية يرجع إلى تحمل القطاعات الأخرى فى الدول المتقدمة لاعباء هذا الدعم . ولكن ذلك لا يعتبر تصويراً كاملا للوضع إذ أن جزءاً من تمويل الدعم قد نقل عبؤه إلى الدول المستوردة للحبوب الغذائية عن طريق الآثار الناجمة عن البيوع الخاصة وسياسة التخزين على ما سنرى .

وعلى ذلك فان جزءاً من سياسة الدول المتقدمة فى سوق القمح الدولية قد قصد به نقل جزء من اعباء توفير الدخول مناسبة للمزارعين بها إلى الدول الأخرى . وبذلك تستخدم السوق الدولية لتحقيق بعض أهداف السياسة الداخلية للدول المتقدمة .

ونخلص مما تقدم ان السياسات الداخلية للأسعار والانتاج جعلت من انتاج الحبوب وعلى وجه الخصوص القمح أمراً مستقلا عن العلاقات بين العرض والطلب ، وقد أدى ذلك إلى ظهور وسائل جديدة أهمها المخزون وقيام نوع جديد من العلاقات الدولية لتصريف جزء من فائض المخزون . وهو ما سنتناوله الآن .

٩ ـ المخزون من القمح :

رأينا أن هيكل التبادل التجارى وحجم الانتاج يتأثر فى مسائل الحبوب الغذائية بالسياسات الداخلية للبلاد المتقدمة الخاصة بتثبيت الأسعار الزراعية ودعم الزراعة . وقد أدت هذه السياسات إلى انقطاع الصلة تقريباً بين العرض والطلب ولم يعد الانتاج متوقفاً على اعتبارات الطلب . وقد ترتب على ذلك ظهور فائض كبير فى الانتاج من الحبوب الغذائية .

فمنذ حرب كوريا تكونت كميات كبيرة من فائض الحبوب الغذائية ليس لها مثيل فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها . وقد وصل المخزون فى بعض الأحوال التى ثلاثة أمثال مقابلة سنة ١٩٥٢ وهى السنة التى ساد فيها الاعتقاد بأن المخزون من الحبوب يكفى لمواجهة الحاجات العادية للتجارة .

والسبب فى تكوين هذا المخزون يرجع كما سبق الاشارة إلى الزيادة الهائلة فى الانتاجية فى الدول المتقدمة نتيجة للتقدم الفنى فى أمريكا الشمالية وأوربا خلال الخمسينات وأوائل الستينات بالاضافة إلى السياسات الداخلية المتعلقة بحماية الدخول الزراعية ومنع الأسعار من الانخفاض . أما بالنسبة للدول النامية فرغم ان انتاجها قد زاد خلال نفس الفترة الا أن حاجاتها من هذه الحبوب قد زادت هى الأخرى بنسبة أكبر مما لا يمكن معه القول بأن زيادة الانتاج فى الدول النامية قد ساهمت بأى شكل فى تكوين الفائض المخزون الموجود حالياً .

ويبين الجدول الآتى حجم المخزون فى الدول المتقدمة من ١٩٥٢ — ١٩٦٣ (مليون طن) .

	التاريخ	١٩٥٢	متوسط ١٩٥٢ ١٩٥٥	متوسط ١٩٥٦ ١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣ أرقام مؤقتة
للقمح								
الولايات المتحدة	أول يوليو	٧,٠	١٩,٣	٢٨,٠	٣٥,٨	٣٨,٤	٣٦,٠	٣٢,٤
كندا	أول أغسطس	٥,٩	١١,٩	١٧,٣	١٦,٣	١٦,٥	١٠,٦	١٣,٣
الارجنتين	أول ديسمبر	٠,١	١,٥	١,٤	١,٢	١,٦	١,٠	٠,٣
استراليا	أول ديسمبر	٠,٥	١,٧	١,٥	١,٧	١,٧	٠,٨	٠,٦
المجموع		١٣,٥	٣٤,٤	٤٨,٢	٥٥,٠	٥٨,٢	٤٨,٤	٤٦,٦
الحبوب الثانوية :								
الولايات المتحدة	أول يوليو	٣٨,٥	٢٧,٥	٤٩,٨	٦٨,٠	٧٧,٢	٦٥,٣	٥٦,٩
كندا	أول أغسطس	٣,٦	٤,٥	٥,٢	٤,٦	٤,٥	٢,٨	٤,٤
المجموع		٢٢,١	٣٢,٠	٥٥,٥	٧٢,٦	٨١,٧	٦٨,١	٦١,٣

situation mondiale de l'alimentation et de l'agriculture FAO. Rome 1963

وإذا كنا نلاحظ خلال العامين الآخرين نقص فى حجم المخزون فان ذلك يرجع إلى السياسة التى اتبعتها على وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية بتصريف الفائض وتحديد الانتاج . ولكن ذلك لا يمنع من القول بأن المخزون يمثل كميات مبالغ فيها ويزيد زيادة كبيرة جداً عن الحاجات العادية للتجارة الدولية وقد أدت هذه الزيادة الضخمة فى المخزون إلى ظهور نوع جديد من العلاقات الدولية هى البيوع الخاصة وبرامج المعونات .

وقد تطورت الفكرة السائدة خلال السنوات العشر الماضية حول هذه المسألة . فالفائض المخزون كان ينظر اليه كظاهرة موقتة نتيجة للسياسات الداخلية التى من شأنها عدم ربط الانتاج بالطلب وكان ينظر إلى المعونات والبيوع الخاصة على أنها وسيلة معتدلة لتصريف هذا الفائض ولكن الوضع اختلف الآن بعض الشيء . فاذا كان الفائض يرجع ولا شك إلى الاعتبارات الخاصة بدعم الزراعة فى الدول المتقدمة فقد بدأ يظهر فى الأفق تغيير فى النظرة

إلى البيوع الخاصة وبرامج المعونات ، فبدأت الدول النامية والمنظمات الدولية فى البحث حول امكانية استخدام هذه الطاقة الانتاجية للدول المتقدمة فى سبيل تنمية الدول المتغيرة (على سبيل المثال برنامج التغذية العالمى)

Pam (Programme alimentaire mondiale)

وعلينا الآن أن نتناول البيوع الخاصة باعتبارها الوجه الآخر المكمل لظاهرة تزايد المخزون من الحبوب الغذائية .

١٠ ـ البيوع الخاصة وبرامج المعونات :

ترتب على تنظيم سوق القمح على النحو المتقدم وظهور المخزون وزيادته بشكل كبير ظهور نوع جديد من العلاقات الدولية فى شكل جديد متعلق بالبيوع الخاصة وبرامج المعونات التى تمنح للدول النامية بشروط يسيرة وقد زادت أهمية هذه البيوع الخاصة وأصبحت تمثل نسبة مرتفعة من التبادل الدولى للقمح . ففى خلال ٥٩ ـ ١٩٦٣/٦١ ساهمت هذه البيوع الخاصة بحوالى ٣٩٪ من حجم التبادل الدولى للقمح .

ويبين الجدول التالى المبيعات الخاصة من القمح للدول النامية ونسبتها إلى الانتاج العالمى والصادرات العالمية من القمح (آلاف الأطنان) .

السنة	المبيعات بشروط خاصة	الانتاج العالمى	النسبة المئوية	الصادرات	النسبة المئوية
متوسط ٥٤–٥٥	٣٩١٢	١٢٦٣٣٨	٣,١	٢٨٤٥٠	١٣,٨
٥٧–٥٨	٤٥٧٣	—	—	٢٨٤٦٥	١٦,١
٥٨–٥٩	٦٠٨٠	—	—	٢٩٥٥٩	٢٠,٦
٥٩–٦٠	٨٥٣٥	١٣٥٧٤٥	٦,٣	٣٠٨٨٨	٢٧,٦
٦٠–٦١	٩٧٠١	١٤٢٣٠٤	٦,٨	٣٧٥٤٩	٢٥,٨
٦١–٦٢	١١٠١٠	١٢٩٦٠٤	٨,٥	٤٢٠٦٧	٢٢,٢

باستثناء انتاج الدول الاشتراكية

المصدر : World Wheat Statistics.

وأهم صور هذه البيوع تلك التى تتم وفقاً للقانون الأمريكى المعروف

Public Law, 480 الصادر فى سنة ١٩٥٤ . ولا يهمنا هنا دراسة أحكام هذا القانون وانما نشير فقط إلى أنه يسيطر على هذه البيوع الخاصة المبادىء التى أشارت اليها منظمة التغذية والزراعة بصدد تصريف الفائض الزراعى (١) وتبين هذه المبادىء العامة أهمية زيادة الاستهلاك من الحبوب الغذائية دون أن يترتب على ذلك أى تأثير على الانتاج أو التبادل الدولى للحبوب الغذائية . والأهداف التى يجب توخيها فى برامج البيوع الخاصة والمعونات تنحصر فيما يلى :

(ا) رفع الاستهلاك .

(ب) تصريف الفائض بشكل منظم يحول دون انهيار مفاجىء للأسعار .

(ج) تجنب الآثار السيئة على الانتاج والتبادل الدولى .

وبتطبيق هذه المبادىء على برامج البيوع الخاصة والمعونات نجد أنها تحاول التوفيق بين نوعين من المصالح التى يمكن أن تتأثر بهذه البرامج :

مصالح الدول المستوردة والمستفيدة من هذه البرامج (أسعار منخفضة دفع بالعملة المحلية بتسهيلات ائتمانية بشروط غير تجارية) — ومصالح الدول المصدرة الأخرى التى قد تخشى من تضييق نطاق أسواقها وانخفاض أثمان صادراتها . ولذلك فالهدف من هذه المبادىء أيضاً هو حماية مصالح الدول المصدرة الأخرى .

وتقرر هذه الحماية اعتماداً على أن البيوع الخاصة والمعونات تؤدى إلى رفع الاستهلاك فى الدول المستفيدة دون أن يترتب عليها أى انخفاض فى حجم التبادل التجارى وبالتالى لا تؤدى هذه البيوع الخاصة إلى انقاص حجم الواردات العالمية . وذلك لأن هذه البيوع الخاصة انما توجه إلى الدول النامية التى تحتاج إلى الحبوب الغذائية والتى لا يكون فى مقدورها أن تتدخل فى سوق

---

(١) Conérence de la FAO, Septieme cession, Resolution 14, Rome 1954.

القمح مشتريه نظراً لضعف قدرتها الشرائية . ولذلك فان هذه البيوع الخاصة وان أدت إلى رفع الاستهلاك من الحبوب الغذائية الا أنها لا تقتطع أى جزء من التجارة الدولية لأنها لا تحل محل الواردات للدول القادرة على الاستيراد وبذلك لا تتأثر مصالح الدول المصدرة .

١١ ـ اثر البيوع الخاصة على سوق القمح :

يتضح من العرض المتقدم ان الالتجاء إلى نظم التخزين والتصريف عن طريق البيوع الخاصة والمعونات هو وحده الذى يكفل منع أسعار القمح العالمية من الانخفاض الشديد . فلولا هذه الاجراءات لترتب على زيادة العرض على الطلب انخفاض أثمان القمح بدرجة كبيرة . (ولكن هذا الانخفاض الشديد للأسعار قد يؤدى إلى خروج عدد كبير من المنتجين الذين تزيد نفقة انتاجهم عن هذه الاثمان المنخفضة . وقد سبق أن رأينا ان سوق القمح العالمية تتمتع فى كثير من الأحوال باعانات تصدير وان هذه الاعانات تتحملها القطاعات غير الزراعية فى الدول المتقدمة) . وايا ماكان الأمر فان الالتجاء إلى النظام المزدوج من التخزين والبيوع الخاصة قد ساعد على رفع أثمان القمح فى السوق العالمية، ويبين الجدول التالى : مجموع البيوع الخاصة والمخزون لدى الولايات المتحدة الأمريكية ونسبته إلى الانتاج العالمى والصادرات العالمية للقمح .

السنة	المبيعات الخاصة والاضافية إلى المخزون (ا)	الانتاج العالمى (ب)	النسبة المئوية ب٪ا	الصادرات العالمية	النسبة المئوية (حـ)
متوسط ٥٤/٥٥	٦٩٤٢	١٢٦٣٣٨	٥,٥	٢٨٤٥	٢٤,٤
٥٧/٥٨	٧٦٤٥	—	—	٢٨٤٦٥	٢٦,٩
٥٨/٥٩	١٥٧٠٣	—	—	٢٩٢٥٩	٥٣,١
٥٩/٦٠	٩٣٥٢	١٣٥٧٤٥	٦,٩	٣٠٨٨٨	٣٠,٣
٦٠/٦١	١٢٥٨٤	١٤٢٣٠٤	٨,٨	٣٧٥٤١	٣٣,٥
٦١/٦٢	٢٣٣٩	١٢٩٦٠٤	١,٨	٤٢٠٦٧	٥,٦

باستثناء الدول الاشتراكية

المصدر : World Wheat Statistics

وقد سبق أن اشرنا إلى أن الاعتبارات التى تحكم العرض فى الدول المتقدمة لا يمكن ضغطها بسهولة نظراً لارتباطها بضرورات سياسية داخلية متعلقة بأوضاع الزراعة بها ودخول المزارعين . ومع هذه الضرورة السياسية الداخلية للدول المتقدمة نجد أن أسلوب التخزين والتصريف عن طريق البيوع الخاصة يحقق أكبر قدر من المنفعة لهذه الدول . إذ أنه يسمح باقتطاع جزء من العرض الزائد على حاجات الطلب وبالتالى يعمل على عدم انهيار أثمان القمح فى السوق العالمية . ومن هذا الطريق يكون التخزين والبيوع الخاصة وسيلة لتمكين الدول المصدرة للقمح من تحميل جزء من اعباء دعم الزراعة بها على المستوردين للقمح بالشروط التجارية . فاذا لم يوجد هذا النظام — وفى ضوء ضرورة حفظ دخول المنتجين الزراعيين فى الدول المتقدمة من الانخفاض — كان ينبغى على حكومات هذه الدول أن تقدم اعانات ضخمة جداً لتغطية الفرق بين نفقة الانتاج والأسعار العالمية المنهارة . وبعبارة أخرى كان يفرض كل اعباء دعم الزراعة فى الدول المتقدمة على القطاع غير الزراعى بها . أما فى ظل التنظيم القائم على التخزين والبيوع الخاصة فان جزءاً من العبء قد نقل إلى الدول المستوردة بالشروط التجارية .

بعد هذا الاستعراض للوضع الراهن للسوق الدولية للقمح علينا أن نشير الآن إلى بعض المؤشرات التى قد تغيرت فى بيان الاتجاهات المستقبلة للتطور . وهذا ما سنقوم به الآن على أن يكون مفهوماً أنه يقيد من دلالة هذه الاتجاهات مايشوب كل دراسة متعلقة بالمستقبل من قصور ناجم عن عدم القدرة على الاحاطة بكافة التغيرات فضلا عن أن نقص البيانات المتاحة فى هذا الصدد والتى تساعد على تجسس الاتجاهات العامة للتطور .

١٢ـ الاتجاهات المستقبلة :

قلت مساهمة الدول النامية فى التجارة الدولية فى الوقت الذى أعدت فيه الخطط لزيادة معدل النمو فيها والذى أشار فيه عقد التنمية للأمم المتحدة بمعدل ٥٪ سنوياً للدخل القومى ، هذا المعدل المرتفع للنمو يفرض زيادة معدل الاستثمار زيادة كبيرة وبالتالى زيادة الواردات من السلع الاستثمارية

والسلع الوسيطة . فاذا استمرت صادرات الدول النامية على ما هى عليه من الزيادة الطفيفة فان هذه الدول ستعانى بلا شك من مشاكل فى موازين مدفوعاتها وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق باستيراد المواد الغذائية .

وقد نشرت منظمة التغذية والزراعة سنة ١٩٦٢ توقعات عن أهم الحبوب الغذائية لسنة ١٩٧٠ (١) والمقصود من هذه الدراسة التى أجرتها منظمة التغذية هو التنبؤ بالطلب على أهم المواد الغذائية الداخلة فى التجارة الدولية لبيان ما إذا كان ثمة اختلالات خطيرة يمكن حدوثها وبالتالى تشير إلى مواضع الضعف وأسباب الأزمات . وقد بينت هذه الدراسة على عدد من الفروض التى تتعلق بمعدل زيادة السكان ومعدل نمو الدخل وبالسياسات الاقتصادية وسياسات الأثمان .

وبالنسبة لزيادة السكان : فقد اتخذت المعدلات المتحققة وهى ١,٢ للدول المتقدمة ٢,٤٪ للدول النامية .

— وفيما يتعلق بمعدل النمو ، فقد لجأت الدراسة إلى وضع فرضين : الأول : فرض ضعيف وفيه أن النمو سيحقق نفس المعدلات المحققة فى الماضى (الخمسينات) أى حوالى ٣,٩٪ للدول المتقدمة ، ٤,١٪ للدول النامية . أما الفرض الثانى : فرض قوى فهو يعتمد على توقعات الخطط فى أغلب الدول ويفرض ٥٪ للدول المتقدمة وحوالى ٥,٢٪ للدول النامية .

— أما فيما يتعلق بالأثمان والسياسات الاقتصادية للدول ، فانه وفقاً لعرف سائد فى هذا النوع من الدراسات فقد افترض انه لن يناالها أى تغيير . ولكن هذا الفرض المتعلق بثبات الأثمان والسياسات الاقتصادية ليس سوى نقطة ابتداء ، فاذا تبين ان ثمة اختلالات شديدة بين العرض والطلب يتوقع حدوثها فلابد من مواجهة هذه الاختلالات باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالقضاء عليها بما فى ذلك تغيير الأثمان وتغيير السياسات الاقتصادية الأخرى .

---

(١) Produits agricoles — Projections pour 1970, Rapprt (1) FAOSur les produits, 1962, supplement special FAO

الدول النامية : ونتناولها من عدة زوايا :

١ ــ الحاجات الغذائية .

٢ ــ الانتاج الزراعى .

٣ ــ التجارة الدولية .

وفيما يتعلق بالحاجات الغذائية فانه وفقاً لمعدل الزيادة فى السكان وفى الدخل الفردى وطبقاً لمرونة الدخل للمواد الغذائية فان الطلب على المواد الغذائية سيزيد بمعدل ٤,٢٪ سنوياً تقريباً فى الدول النامية (باستثناء الارجنتين وارجواى) .

أما فيما يتعلق بالانتاج الزراعى فرغم أن ثلثى السكان يشتغلون فى الزراعة فى معظم الدول النامية الا أنهم لا يقدمون سوى نصف الناتج القومى مما يجعل الدخل الفردى فى الزراعة حوالى نصف الدخل الفردى فى القطاع غير الزراعى . فاذا استمرت الزراعة على النحو بالمعدل السابق أى بحوالى ٣٪ سنوياً فان الانتاج فى القطاع غير الزراعى ينبغى أن يزيد بمعدل ٧,٤٪ حتى يمكن تحقيق معدل الزيادة فى الدخل القومى ٥,٢٪ وإذا كانت الزيادة فى السكان حوالى ٢,٤٪ سنوياً فى القطاعين فان ذلك يعنى زيادة الدخل الفردى الزراعى بحوالى ٠,٦ ، ٥٪ فى الدخل الفردى غير الزراعى . وفى هذه الظروف فان الفروق بين الدخول الزراعية والدخول غير الزراعية لابد وان تزيد ولابد وأن تنشأ مشكلة فى التغذية .

وإذا زاد الانتاج الزراعى بمعدل ٤٪ فاننا نحصل على زيادة فى الدخل الفردى الزراعى ١,٦٪ وفى الدخل الفردى غير الزراعى ٤٠٪ . وعلى أى الأحوال فاذا كان معدل الزيادة فى الانتاج الزراعى أقل من ٤٪ سنوياً فان الطلب على الواردات الزراعية سيزيد زيادة كبيرة .

وأخيراً فيما يتعلق بالتجارة الدولية للدول النامية نجد أن حجم العجز التجارى للحبوب الغذائية قد زاد حوالى مليار دولار فى الفترة بين ٥٣/٥٥ ــ

١٩٦١/٥٥ . ويمكن تثبيت هذا العجز دون زيادة إذا نجحت الدول النامية فى تنفيذ خطط التنمية بها .

والخلاصة أنه ينبغى على الدول النامية أن تزيد انتاجها الزراعى بما لا يقل عن ٤٪ سنوياً .

الدول المتقدمة :

من المنتظر أن تستمر هذه الدول على تحقيق فائض فى انتاجها من الحبوب الغذائية بحيث تستمر الزيادة فى العرض على الطلب لهذه الحبوب . وحتى فى حالة تحقيق معدل نمو مرتفع ٥٪ سنوياً فان الطلب على الحبوب الغذائية لن يزيد فى هذا الغرض عن ٢,١٪ فى حين أن الانتاج ينتظر أن يزيد بحوالى ٢,٣٪ سنوياً وعلى ذلك فان قدرة هذه الدول على تحقيق فائض فى انتاج الحبوب الغذائية ستستمر خلال السنوات القادمة .

ونبين فى الجدول أثر زيادة الانتاج بـ ٢,٢٪ سنوياً على قدرة الدول المتقدمة على التصدير . الميزانية الغذائية للدول المتقدمة سنة ١٩٧٠

	الارقام القياسية للقيمة بالأسعار الثابتة		النسبة المئوية السنوية خلال الستينات
	٦١/٥٩	٧١/٦٠	
المطلوب من المواد الغذائية	١٠٠	١٢٣	٢,١
الصادرات الغذائية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية	١,٦٦	+٣,٢	٧,٢
الصادرات الغذائية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة	−٢,٠	−٢,٤	١,٩
الصادرات الغذائية الصافية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية	−٠,٤	+٠,٨	—
الانتاج الغذائى	٩٩,٦	١٢٣,٨	٢,٢

ومن هذا الجدول يتضح أنه يكفى أن يزيد الانتاج السنوى بـ٢,٢٪ بالنسبة للطلب ٢,١٠٪ حتى تتضاعف قدرة الدول المتقدمة على التصدير للدول النامية ٣,٢٪ مقابل ١,٦٪ .

ولكن إذا استمرت صادرات الدول المتقدمة إلى الدول الاشتراكية على المعدل الذى تحقق فى السنوات الأخيرة فان قدرة الدول المتقدمة على التصدير للدول النامية ستقل كثيراً . ومن هنا يتضح ان الانتاج الزراعى فى الدول الاشتراكية سيلعب دوراً أساسياً فى هيكل السوق الدولية للقمح . فاذا استمر عجز هذه الدول فى الانتاج الزراعى مما يزيد من وارداتهامن الدول المتقدمة فان المتاح للدول النامية سيقل دون أدنى شك .

الخلاصة : ينبغى على الدول النامية حتى تستطيع أن تحقق خططها المتعلقة بالتنمية أن تزيد صادراتها لكى تتمكن من مواجهة وارداتها المتزايدة . وقد قدرت حاجاتها إلى زيادة الواردات بحوالى ٦٪ سنوياً ولكن قدرتها على التصدير لن تزيد الا بمعدل ٣,٥٪ (باستثناء الدول المصدرة للبترول) . وفى هذه الحالة لابد من ايجاد وسيلة لتغطية العجز فى موازين المدفوعات .

ومما تقدم يتضح أن أهم مشكلة تواجه الدول النامية هى مواجهة الطلب المتزايد من الحبوب الغذائية مع عدم قدرتها على زيادة حصيلتها من العملات الأجنبية . ويمكن أن نتصور وسيلتين لعلاج هذه المشكلة . الوسيلة الأولى هى أن تزيد أهمية البيوع الخاصة ، أما فى شكل ثنائى كما هو الحال بالنسبة لقانون ٤٨٠ الإمريكى أو فى شكل جماعى كما هو الحال بالنسبة لبرنامج التغذية العالمى .

أما الوسيلة الثانية فهى تقليل اعتماد الدول النامية على الواردات من الحبوب الغذائية بزيادة انتاجها الزراعى .

وأخيراً فيما يتعلق باتجاهات المخزون من الحبوب الغذائية فقد زاد زيادة كبيرة بالنسبة لأوائل الخمسينات وإذا كان المخزون قد نقص فى السنتين الآخرتين فان ذلك يرجع إلى السياسة المتبعة فى تصريف المخزون والرقابة على الانتاج فى الولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك فلازال المخزون يعتبر مبالغاً فيه بالنسبة لحاجات التجارة العادية .

وكل ما تقدم انما كان يشير إلى زيادة الطلب فى الدول النامية الناجمة من زيادة الدخل . أما إذا بحثنا عن الحاجات الغذائية لهذه الدول فان هذه الحاجات اللازمة من الحبوب تزيد على ما تقدم . ففى دراسة حديثة لمنظمة التغذية والزراعة (١) نشير إلى أنه إذا استمر السكان على الزيادة الحالية فانه ينبغى زيادة الامكانيات الزراعية المتاحة بـ ٣٥٪ فى سنة ١٩٧٥ وذلك لحفظ مستوى التغذية الحالى دون أى تحسن . فاذا أريد فضلا عن ذلك رفع هذا المستوى وتغطية الحاجات اللازمة فانه ينبغى زيادة هذه الامكانيات بـ ٥٠٪ أو حتى بـ ٦٠٪ إذ اخذنا فى الاعتبار المواد الغذائية ذات الأصل الحيوانى .

١٣ ـ توقعات سنة ١٩٧٥ :

وقد قام خبراء منظمة الأغذية والزراعة بدراسة جديدة للتوقعات المتعلقة سنة ١٩٦٥ للسنوات العشر التالية أى حتى سنة ١٩٧٥ والاختلافات بين هذه الدراسة والدراسة السابقة يرجع إلى التغير الذى طرأ على سوق القمح بين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ فقد تغير وضع الحبوب الدولى وبصفة خاصة انخفضت الكميات المخزونة فى جميع البلاد . ويرجع السبب فى النقص من الكميات المخزونة فى السنوات الأخيرة إلى بعض العوامل الطارئة مثل عجز الانتاج فى الاتحاد السوفيتى ونزوله مشترياً من السوق الدولى للقمح . كذلك صدرت فى الولايات المتحدة الأمريكية عدة اجراءات لتقييد انتاج القمح أهمها صدور قانون سنة ١٩٦٥ لتنظيم الزراعة يسمح للمزارعين بالتحول من انتاج القمح إلى أنواع أخرى من المحاصيل فى حدود أوسع مما كان يسمح به التشريع السابق .

وقد اتبع خبراء المنظمة نفس الطريقة التى اتبعت فى التوقيعات السابقة . أى قاموا بوضع فرضين لنمو الدخل القومى أحدهما مخفض والآخر مرتفع وذلك بنفس النسب السابقة .

---

(1) Troisième enquete mondiale sur l'alimentation, compagne mondiale contre la faim, etude de base no (11) FAO, Rome 1963.

ويتضح من هذه التقديرات أن العالم ككل يتوقع فى عام ١٩٧٥ انتاجاً من القمح قدره ٣٠٢,٨ مليون طن وطلباً قدره ٢٩٣,٢٥ مليون طن أى تحقيق فائض قدره ٩٩ مليون وذلك حسب الفرض المنخفض . وتصبح هذه الأرقام فى حالة الفرض المرتفع ٣١٩,١ مليون طن للانتاج ، ٢٩٥,٦ مليون طن للطلب والفائض ٢٣,٥ مليون طن .

وتوزيع هذه التقديرات بالنسبة للمناطق يؤدى إلى أن :

— الدول النامية تحقق انتاجاً قدره ٥٥,١ مليون طن وطلباً ٧٤,٨ مليون طن بعجز قدره ١٩,٧ مليون طن فى ظل الفرض المنخفض سنة ١٩٧٥ . وينخفض هذا العجز إلى ١٣ مليون طن فى ظل الفرض المرتفع .

الدول المتقدمة تحقق انتاجاً قدره ١٤١,٨ مليون طن وطلباً ١٠٥,٢ مليون طن بفائض قدره ٣٦,٦ مليون طن فى الفرض المنخفض ، ويرتفع الفائض إلى ٣٧,٢ مليون طن فى ظل الفرض المرتفع .

الدول المخططة مركزياً تحقق انتاجاً قدره ١٠٥,٩ مليون وطلباً قدره ١١٣,٢ مليون بعجز قدره ٧,٣ مليون طن للفرض المنخفض . ويقل هذا العجز إلى ٠,٨ مليون طن فى ظل الفرض المرتفع .

ويبين الجدول الآتى هذه التوقعات

جدول الانتاج وإجمالى الاستهلاك وميزان القمح فى متوسط الفترة من ١٩٦١ — ١٩٦٣ والمتوقع حتى ١٩٧٥ تحت الفروض الأخيرة

بالمليون طن

الاقاليم و البلاد	متوسط الفترة ١٩٦١–١٩٦٢			١٩٧٥					
				الغرض المنخفض			الغرض المرتفع		
	الانتاج	الاستهلاك	التجارة	الانتاج	الطلب	الموازنة	الانتاج	الطلب	الموازنة
البلاد النامية	٣٧,٨	٥٠,٣	١٤,٣	٥٥,١	٧٤,٨	١٩,٧	٦٤,٧	٧٧,٧	١٣,٠
المستورد (أ) تشمل مصدرين أساسيين	٣١,٧	٤٧,٣	١٦,٦	٤٥,١	٧١,٢	٢٦,١	٥٤,٧	٧٣,٩	١٩,٢
أمريكا اللاتينية(ب) تستبعد الاجنتين	٤,١	٨,٧	٤,٧	٥,٧	١٣,٠	٧,٣	٧,٠	١٣,٥	٦,٥
البرازيل	٠,٥	٢,٦	٢,٢	٠,٧	٤,٠	٣,٣	٠,٧	٤,٢	٣,٥
شيلى	١,٢	١,٤	٠,٢	١,٤	١,٩	٠,٥	١,٧	١,٩	٠,٢
أفريقيا	٣,٢	٤,٧	١,٥	٤,٧	٦,٩	٢,٢	٥,٧	٧,٢	١,٥
شمال غرب أفريقيا	٢,٧	٣,٥	٠,٨	٤,١	٥,١	١,١	٤,٨	٥,٢	٠,٤
شرق أفريقيا	٠,٥	٠,٧	٠,٢	٠,٦	١,١	٠,٥	٠,٨	١,٢	٠,٤
الشرق الأدنى	٨,٧	١١,٣	٣,٠	١٢,٥	١٦,٣	٣,٨	١٤,٠	١٦,٦	٢,٦
الجمهورية العربية المتحدة	١,٥	٣,١	١,٨	٢,١	٤,٧	٦,٢	٢,١	٤,٧	٦,٢
الشرق الاقصى ((تستبعد تايلاند	١٥,٧	٢٢,٦	٧,٣	٢٢,٢	٣٥,٠	١٢,٨	٢٨,٠	٣٦,٦	٨,٦
الهند (د) الطلب المقدر يعتمد على	١١,٣	١٤,٦	٣,٧	١٦,٤	٢٣,١	٦,٧	٢١,٠	٢٤,٢	٣,٢
متوسط عام ١٩٥٩–١٩٦٥									
باكستان	٤,٠	٥,٣	١,٤	٥,٤	٧,٨	٢,٤	٦,٥	٨,٢	١,٧
المصدرين الاساسيين :	٦,١	٣,٠	٢,٤—	١٠,١	٣,٧	٦,٤	١٠,١	٣,٨	٦,٣
الارجنتين	٦,١	٣,٠	٢,٤—	١٠,١	٣,٧	٦,٤—	١٠,١	٣,٨	٦,٣—
البلاد المتقدمة	١٠٥,٦	٨٦,٧	١٤,٢	١٤١,٨	١٠٥,٢	٣٦,٦—	١٤١,٨	١٠٤,٦	٣٧,٢—
المستوردة تشمل مصدرين أساسيين									
آخرين E. E. C.	٥١,٠	٦٣,٦	١٢,٥	٦٨,٢	٧٥,٢	٧,٠	٦٨,٢	٧٤,٣	٦,١
المملكة المتحدة	٢٥,٨	٢٧,٠	١,٢	٣٥,٠	٣٢,٣	٢,٧٠	٣٥,٠	٣٢,٠	٣,٠—
بلاد أوربية أخرى	٣,١	٧,٦	٤,٤	٥,٤	٨,٣	٢,٩	٥,٤	٨,٣	٢,٩
جنوب أوربا	٣,٢	٤,٢	١,٠	٣,٥	٤,٥	١,٠	٣,٥	٤,٤	٠,٩
اليابان	١٧,٣	٢٠,١	٣,٠	٢٢,٨	٢٣,٥	٠,٧	٢٢,٨	٢٢,٧	٠,١—
المصدرين الاساسيين	١,٤	٤,٣	٣,٠	١,١	٦,١	٥,٠	١,١	٦,٤	٥,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٤,٦	٢٣,١	٣٦,٩—	٧٣,٦	٣٠,٠	٤٣,٦—	٧٣,٦	٣٠,٣	٤٣,٣—
كندا	٣١,٥	١٦,١	١٩,٨—	٤٤,٧	٢١,٢	٢٣,٥—	٤٤,٧	٢١,٤	٥٣,٣—
استراليا	١٤,٣	٤,٠	١١,٣—	١٧,٦	٤,٩	١٢,٧—	١٧,٦	٥,٠	١٢,٦—
جنوب أفريقيا	٨,٠	٢,٠	٦,٠—	١٠,٢	٢,٥	٧,٧—	١٠,٢	٢,٥	٧,٧—
للاد التخطيط المركزى	٠,٨	١,٠	٠,٢	١,١	١,٤	٠,٣	١,١	١,٤	٠,٣
روسيا	٨٣,٣	٩١,٨	٩,٣	١٠٥,٩	١١٣,٢	٧,٣	١١٢,٥	١١٣,٣	٠,٨
شرق أوروبا	٥٠,٠	٤٩,٢	٠,٨—	٥٩,٦	٥٧,٥	٢,١—	٦٤,٤	٥٦,١	٨,٣—
الصين الشعبية (تشمل منغوليا وكوريا	١٣,٦	١٨,١	٥,١	١٦,٠	٢٠,٣	٤,٣	١٦,٣	٢٠,٣	٤,٠
وفيتنام الشمالية	١٩,٧	٢٤,٥	٥,٠	٣٠,٣	٣٥,٤	٥,١	٣١,٨	٣٦,٩	٥,١
أجمالى العالم	٢٢٦,٧	٢٢٨,٨	٠,٧	٣٠٢,٨	٢٩٣,٣	٩,٦—	٣١٩,١	٢٩٥,٦	٢٢,٥—

أرقام التجارة لاتساوى الفرق بين الانتاج والاستهلاك بسبب تغيرات المخزون .